والنقدية، والبحوث التاريخية والفلسفية الإسلامية والدراسات فى الشريعة الإسلامية.

تحرص مجلة كلية دار العلوم – جامعة الفيوم، وهى تقدم هذا العدد، أن تؤكد حرصها على اتساع صفحاتها لجميع الباحثين والدارسين فى جامعات جمهورية مصر العربية وأكاديمياتها العلمية وجامعة الأزهر الشريف، وأنها تفسح صدرها لجميع الباحثين والدارسين فى الجامعات العربية الشقيقة.

إن هيئة التحرير إذ تتوجه إلى الله العلى القدير أن يوفقها إلى خدمة البحث العلمى فى تراثنا العربى الإسلامى فإنها تدعو الباحثين والدارسين أن يقدموا البحوث العلمية الجادة، فى ضوء النظريات والمناهج العلمية الحديثة.

وبعد .. فنرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العدد إضافة علمية حقيقية يحظى بتقدير القارئ الكريم وقبوله.

والله الموفق

رئيس التحرير

أ.د حسام البهنساوي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإفراد والتركيب
في لفظ الفعل
بين الرضي وجمهور النحويين

دكتور
عصام سيد أحمد عامرية
الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض
جامعة الفيوم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

له نعبد، وبه نستعين، فله الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم أما بعد...

فهذا البحث في قضايا الكلمة في النحو العربي، أردت من خلاله تحرير مسألة: **الإفراد أو التركيب في لفظ الفعل**. وأعني بإفراد الفعل في باب الكلمة:ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه [١]. والمركب ما يدل الجزء منه على جزء معناه [٢]، أي التركيب الصيغي للفعل، وليس الإسنادي.

وهذه المسألة من ضمن المسائل القليلة التي لم تشغل حيزاً كبيراً من تفكير جمهور النحويين، وعليه فإنهم لم يتوقفوا طويلاً أمامها في مؤلفاتهم، ولم يفردوا لها مبحثًا مستقلاً ضمن مباحث الفعل.

والذي يدل على صحة قولي أن جمهور النحويين تحدثوا عن الفعل في هذه الناحية،وأطلقوا القول بإفراد لفظه دون تفريق بين صيغة المختلفة، حين جعلوه من أجسام الكلمة التي وصفوها بالإفراد، لقولهم إن « الكلمة هي اللفظة الدالة على معني مفرد بالوضع. وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف» [٣].

ولأن الكلمة –كما ذهب النحويون – هي اللفظة الدالة على معني مفرد، فقد أخرج جمهور النحويين من حد الكلمة أبعاض الكلمات الدالة على معني، مثل:أحرف المضارعة، وتاء التأنيث،وتاء الفاعل، وواو الجماعة، ونون النسوة، وغير ذلك،بحجة أنها ليست بكلمات لعدم استقلالها بالنطق[٤].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في حين ذهب **الرضي** إلي أن أبعاض الكلمات الدالة على معني مع ما تلحقه به عبارة عن كلمتين امتزجتا حتي صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة [٥]. وترتيباً على ذلك فقد عد **الرضي** الفعل – في بعض صيغه – من قبيل المركب.

من هنا كانت فكرة هذا البحث الذي وسمته بـ « **الإفراد والتركيب في لفظ الفعل بين الرضي وجمهور النحويين** ».

ورأي جمهور النحويين في القول بإفراد لفظ الفعل هو القول الشائع أما **الرضي** فقد تفرد بالرأي حين جعله – في بعض صيغه – من قبيل المركب. وعلى ما يبدو أن **الرضي** تأثر بالبحث المنطقي الذي كان شائعًا في عصره، يدل على ذلك قوله: « والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال:اللفظ المفرد، واللفظ المركب »[٦].

لذلك لا عجب أن نجد بعض العلماء يصف مؤلفات نحويي عصر **الرضي** « على شرف موضوعها، وجلال مباحثها، صعبة التناول، ضعيفة الأثر في تقدم اللسان العربي، لما حشيت به من الفلسفة القديمة – في تباين قواعدها، والأسلوب المنطقي في توجيهها....» [٧].

وحتي يتسنى لنا الوقوف علي أطراف هذا الموضوع كان لابد من الرجوع إلي كتب المنطق – بالإضافة –إلي كتب النحو – لنبين مدى تأثر **الرضي** بالبحث المنطقي، وأثر ذلك في خروجه عن إجماع جمهور النحويين في هذه المسألة.

ولتحقيق هذا الغرض فقد جاء هذا البحث في أربعة محاور، وخاتمة على النحو الآتي:

المحور الأول: المقصود بالمفرد والمركب في باب الكلمة عند النحويين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثاني: لفظ الفعل بين الإفراد والتركيب في رأي جمهور النحويين

المحور الثالث: لفظ الفعل بين الإفراد والتركيب في رأي **الرضي**.

المحور الرابع: البحث المنطقي في لفظ الفعل وأثره على **الرضي**.

ثم جاءت **الخاتمة**، وفيها أجملت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الأول

المقصود بالمفرد والمركب في باب الكلمة عند النحويين

أولاً: المقصود بالمفرد:

حد النحويين المفرد – في باب الكلمة – بأنه ما لا يقصد بجزء منه الدلالة علي جزء معناه [٨].وتوضيح ذلك أن كلمة (قول) مكونة من ثلاثة أحرف، ولو أخذ كل حرف منها بمعزل عن غيره، ما دل علي شيء من القول الذي تفيده الكلمة حينما تكون الأحرف مجتمعة فيها؛ لأن أجزاءها ذوات أحرفها الثلاثة التي هي (ق ول) وهي غير مقصود بها الدلالة، بل لا تدل علي معني. وأقصد بعدم دلالة هذه الأحرف على معني الدلالة الوضعية، وليس الدلالة العقلية؛ لأن الأحرف المفردة لها دلالة عقلية في الجملة.

وحد المفرد هنا شمل ما لا جزء له، مثل همزة الاستفهام علمًا، وما له جزء غير دال على معني – كما سبق – وماله جزء دال على معني لكن لا يدل على جزء معناه المقصود، كالمركب الإضافي عبد الله إذا كان علمًا، وماله جزء ذو معني هو جزء المعني المقصود لكن لا يكون مراداً، نحو: الحيوان الناطق علمًا؛ لأن المعني – في هذه الحالة – الماهية الإنسانية مع التشخيص[٩]. على أن النحاة ذكروا معاني متعددة للمفرد بالإضافة إلي معناه السابق الذي يقصد به ما يدل جزؤه على جزء معناه. ومن هذه المعاني ما يأتي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- المفرد في باب الإعراب:

أطلق النحويون المفرد في باب الإعراب في مقابل المثنى والجمع؛ فذكروا أن المفرد يعرب بعلامات أصلية في جميع أحواله الإعرابية، في مقابل المثنى والجمع اللذين يعربان بعلامات فرعية، وعلى ذلك فنحو:زيد، وقوم، وترك، وعبد الله،ورجال،ومسلمات أسماء مفردة [١٠].

٢- المفرد في:باب النداء، « ولا » النافية للجنس:

أطلق النحويون المفرد في باب النداء، « ولا » النافية للجنس في مقابل المضاف، والشبيه بالمضاف؛ فالمفرد في باب النداء ما ليس مضافًا ولا شبيهاً بالمضاف، ولذلك فحكمة الإعرابي البناء على ما يرفع به في محل نصب فإذا كان الاسم مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فإنه يكون منصوبًا.وفي باب « لا» النافية للجنس اسمها المفرد يبني على ما ينصب به لو كان معربًا. ولذلك فكلمات، نحو: زيد، وهند، ومثناهما، وجمعهما،وبعلبك، وقوم، أسماء مفردة[١١].

٣- المفرد في باب:المبتدأ والخبر، والحال، والصفة:

يطلق المفرد ويراد به ما يقابل الجملة بنوعيها،وشبه الجملة من الظرف، والجار والمجرور، فيقال مثلاً:الخبر المفرد، أو الحال المفردة، أو الصفة المفردة، ويراد به ما ليس بجملة،ولا شبه جملة في كل ما سبق[١٢].

٤- المفرد في باب:كنايات العدد:

يطلق النحويون مصطلح مفرد في باب كنايات العدد في مقابل المكرر، والمعطوف، وذلك عند حديثهم عن استعمالات كذا في العربية؛ حيث ذكروا أنها قد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تأتي وحدها مفردة، فيقال: كذا. وقد تستعمل مكررة، فيقال: كذا وكذا. وقد تستعمل معطوفاً عليها، فيقال:كذا وكذا [١٣].

٥- المفرد في باب: العدد:

يطلق النحويون مصطلح مفرد في باب العدد على الأعداد من ٣- ١٠ والمائة، والألف، وما استحدث من الأعداد، وذلك في مقابل المركب الذي هو من ١١ -١٩، وألفاظه العقود التي هي من ٢٠ -٩٠، والمعطوف على ما بين ألفاظ العقود من أعداد [١٤]، ومع مراعاة اختلاف بعض النحويين في إدخال بعض الأعداد في مصطلح مضاف، أو مركب.

٦- المفرد في باب: العلم:

قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المركب في باب العلم. والمركب في باب العلم على أنواع، سأترك الحديث عن هذه الأنواع عند الحديث عن المقصود بالمركب.

ولعل مما لا يحتاج إلي ملاحظة أن إطلاقات النحاة للمفرد هذه الإطلاقات المتعددة أدي إلي دخوله في أبواب نحوية متعددة، وبقطع النظر عن موقف النحاة الذي يمكن أن يؤخذ عليهم دون اعتذار لهم؛ فإن المقصود بالمفرد في باب الكلمة هنا ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. وهذا هو المعني المراد في مقابل المركب في هذا البحث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيًا:المقصود بالمركب:

حد النحويون المركب – في باب الكلمة – بأنه: ما يدل الجزء منه على جزء معناه، نحو:غلام زيد؛ فإن كلاً من جزئيه مقصود به الدلالة على جزء معناه[١٥]. وتوضيح ذلك أن الغلام الذي هو بعض المركب يدل على المملوك، وزيد يدل على المالك؛ فكل من اللفظين يدل على معني، لذا كان المركب في باب الكلمة ما يدل على جزء المركب في المسموع على جزء معناه، وليس لكونه مركبًا من كلمتين فقط.

وقد فرق الشلوبين بين المفرد والمركب تفريقًا واضحًا حين قال: «فاللفظ المفرد هو الدال على معني بشرط ألا يكون جزء من أجزاء ذلك اللفظ يدل على جزء من أجزاء ذلك المعني.فإن كان اللفظ دالاً على معني، وكان جزء منه يدل على جزء من ذلك المعني كان مركبًا، مثال ذلك أنا نقول: زيد، وقام، ومن، فكل واحد من هذه لفظ يدل على معني، وليس جزء منه يدل على جزء من المعني، فهذا المفرد. ونقول: صاحب زيد، وغلام عبد الله؛ فصاحب زيد يدل على شخص صاحب لزيد، وصاحب منه يدل على ذلك الشخص المصاحب، والثاني منه يدل على المصاحب، وكذلك غلام عبد الله؛ فالغلام منه يدل على المملوك، وعبد الله يدل على المالك، وكذلك زيد قائم، يدل على إنسان مخبر عنه بالقيام، وزيد منه يدل على المخبر عنه، وقائم يدل على الخبر، فهو مركب»[١٦].

ومع أن الشلوبين أوضح المقصود بالمفرد والمركب، وفرق بينهما في باب الكلمة، إلا أن هذا لم يمنع النحويين من إطلاق المركب إطلاقات متعددة – مثلما فعلوا مع المفرد – ومن هذه الإطلاقات، ما يأتي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- المركب الإضافي:

ويقصد به كل اسمين تنزل ثانيهما مما قبله منزلة التنوين، مثل: غلام زيد.

٢- المركب المزجي:

وهو عبارة عن كل اسمين تنزل ثانيهما مما قبله منزلة تاء التأنيث مما قبلها، أو بعبارة أخرى:كل كلمتين ركبتا وجعلتا كلمة واحدة، مثل: بعلبك، وحضرموت، وبيت لحم، وسيبويه،وصباح مساء، وشذرمذر.

٣-المركب العددي:

وهو من المركبات المزجية، وهو عبارة عن كل عددين بينهما حرف عطف مقدر، وهو من أحد عشر إلي تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلي التاسع عشر.

٤- المركب الإسنادي:

وهو عبارة عن كل كلمتين أسندت إحداهما إلي الكلمة الأخرى، سواء حصل مع الإسناد فائدة أم لا. ويعبر عنه بالجملة كذلك، نحو: محمد مجتهد، ويجتهد محمد...

٥- المركب العطفي:

وهو ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، يتوسط حرف العطف بنيهما، نحو:ينال المجد والمجدة الحمد والثناء إذا ثابرا على العمل.

٦- المركب البياني:

وهو ما تألف من كلمتين كانت ثانيهما موضحة معني الأولي. وهو ثلاثة أقسام:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- **مركب وصفي:** وهو ما تألف من الصفة والموصوف، نحو قوله تعالي: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (١٧)

ب- **ومركب توكيدي:** وهو ما تألف من المؤكَّد والمؤكِّد، نحو قوله تعالي: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (١٨)

جـ- ومركب بدلي: وهو ما تألف من البدل والمبدل منه، نحو قوله تعالي ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾(١٩)

ولعل مما لا يحتاج إلي ملاحظة أن هذه الإطلاقات المتعددة للمركب أدخلته في أبواب نحوية متعددة. وبقطع النظر عن اتفاق النحويين من عدمه حول إدخال بعض هذه الأنواع ضمن نوع معين من المركبات، فإن المراد بالمركب هنا: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه. وهذا المعني هو المراد في هذا البحث في مقابل المفرد الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثاني

لفظ الفعل بين الإفراد والتركيب في رأي جمهور النحويين

تقدم أن النحويين عرفوا المفرد في باب الكلمة – بأنه: ما لا يدل الجزء منه على جزء من معناه. والمركب: ما يدل الجزء منه على جزء معناه [٢٠].

وبناء على هذا التحديد لمفهومي الإفراد والتركيب، فالفعل عند جمهور النحويين من قبيل المفرد، يدل على ذلك أنهم جعلوه قسمًا من أقسام الكلمة التي عرفوها بأنها:« اللفظة الدالة على معني مفرد بالوضع.وهو جنس تحته ثلاثة أنواع:الاسم، والفعل، والحرف. والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلي الأخرى، وذلك لا يتأتي إلا في اسمين، كقولك:زيد أخوك، وبشر صاحبك.أو في فعل واسم، نحو قولك:

ضرب زيد، وانطلق عمرو، ويسمى جملة » [٢١].

ويفهم من هذا التعريف عدة أمور، منهما:

أ- اللفظ المفرد ما يدل مجموع أحرفه على معني، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه،ولا على غيره من حيث جزء له.

ب- الجمل المسمي بها كلمة مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعني فكانت مفردة بالوضع.

جـ- أطلق جمهور النحويين القول بإفراد لفظ الفعل دون تفريق بين صيغه المختلفة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د- هناك فرق بين نوعين من المركب، أحدهما: المركب الإسنادي، وهو إسناد فعل لاسم،أو إسناد اسم لاسم، والآخر: المركب الصيغي، وهو ما ليس كذلك، وهو المقصود بالتركيب في لفظ الفعل في هذا البحث، في مقابل المفرد.

وعلي ذلك فجمهور النحويين على أن لفظ الفعل مفرد، ولذلك أضاف بعضهم قيدًا في تعريف الكلمة، وهو الاستقلال، حينما قال « الكلمة لفظ مفرد مستقل»[٢٢]. وذلك لإخراج أبعاض الكلمات التي تدل على معني لكنها ليست كلمات مستقلة، نحو:ألف الاثنين ، واو الجماعة، نون النسوة، وأحرف المضارعة، وتاء التأنيث، وتاء الفاعل.... فهذه أبعاض من كلمات لا تستقل بالنطق وحدها سواء أكانت بنفسها أم بمرادفها. [٢٣]

قال الشريف **الرضي**:« وأما ألف التثنية، وواو الجمع، وياء النسبة، وتاء التأنيث المتحركة، وألف التأنيث، فقد قيل:إنها من حروف المباني، زيدت في الكلمة، وجعل المجموع دالاً على المعني المقصود، كألف ضارب وميم مضروب؛ فإن الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب،إلا أن هذه الدلالة إنما جعلت بزيادة الألف، فلذلك قيل:إنها للفاعل، كما قيل:سين الاستفعال للسؤال، ونون الانفعال للمطاوعة، مع أن كل واحد من استفعل، وانفعل كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمهما، فكذلك، نحو: بصري، ومسلمان؛ فالألفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحدة منها كلمة واحدة، وكذا الحال في حروف المضارعة؛ فالهمزة في (أضرب) ليست كلمة، بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقية، والضمير المستتر كلمة أخرى » [٢٤].

ومثلما أطلق جمهور النحويين القول بإفراد لفظ الفعل دون تفريق بين صيغه، فإنهم جعلوا من قبيل المفرد كذلك بعض الصيغ التي وردت في اللغة على الرغم من كونها مركبة في رأي اللغويين المحدثين، وهي « صيغ مركبة في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاستعمال رددتها ألسنة المتكلمين، وحفظتها النصوص التي انحدرت إلينا عنهم، أمثال:

١- قد فعل

٢- كان قد فعل

٣- كان فعل

ومر النحاة في عجل، ولم يطيلوا الوقوف عندها، أو يلاحظوا جدواها أو يلتفتوا إلي ما كانت العربية ترمي إليه من استحداث مثل هذه الأبنية الزمنية، ولم يدركوا ما بين صيغة (فعل) وما اتصل به في استعمال من تلازم جعل من الصيغة وسابقتها مركباً بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الدلالة الواحدة،فإذا مر بهم قول المتنبي:

قد كان شاهد دفني قبل قولهم جماعة ثم ماتوا قبل من دفنوا

ظنوا أن في قوله:(كان شاهد) فعلين مستقلاً أحدهما عن الآخر، وربما ذهبوا إلي تحميل هذا المركب ما لم يحتمل، وربما دلوا الجزء الأول (كان) كما يتناولونها بالدرس حين يعرضون لنواسخ أحكام المبتدأ والخبر، وربما سمحوا قليلاً فذهبوا إلي زيادة (كان) توكيدًا وتقريرًا لدلالة (فعل) على الزمن الماضي، ولم يلحظوا أثر الاستعمال في تلازمهما وجعلهما مركبًا له دلالة واحدة،ويعبر جزآه معًا عن وقوع الحدث، وهو هنا (المشاهدة) في الماضي البعيد » [٢٥].

وبالفعل وقف بعض النحويين أمام هذه الصيغ، وبخاصة أمام (كان) فيها، والتي لا يراد منها فيها إلا التعبير عن الزمن؛ فقد ذهب الفراء إلي أن (كان) حينما تسبق الفعل المضارع، فإنها تبطل في المعني ولا يراد منها إلا الدلالة الزمنية.قال:« قوله: من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها [٢٦] ثم قال: نوفّ؛ لأن المعني فيها بعد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(كان) و(كان) قد تبطل في المعني؛ لأن القائل يقول: إن كنت تعطيني سألتك، فيكون كقولك:إن أعطيتني سألتك » (٢٧)

وأظن أن النحويين لم يوفقوا حين جعلوا هذه الصيغ من قبيل المفردات ولو جعلوها ضمن المركبات لكان أحسن وأولي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثالث

لفظ الفعل بين الإفراد والتركيب في رأي الرضي

بأن من العرض السابق أن جمهور النحويين على أن لفظ الفعل مفرد، ولم يفرقوا في ذلك بين صيغه المختلفة. وحجتهم في ذلك أن لفظ الفعل لا يدل الجزء منه على جزء معناه من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأن اللواحق التي تلحق به، والسوابق التي تسبقه، التي هي أبعاض الكلمات لا تستقل بالنطق.

أما **الرضي** فيري أن أبعاض الكلمات التي تدل على معني مع مدخولاتها عبارة عن كلمتين صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة؛ فالواو التي تدل على الجمعية، والألف التي تدل على معني في المضارع وعلى حال في الفاعل أيضًا، وتاء التأنيث في نحو قائمة، والتنوين ولام التعريف.... من قبيل المركب، وقد «صارتا من شدة الامتزاج كلكمة واحدة،فأعرب المركب إعراب الكلمة؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع...» (٢٨).

والمفهوم من كلام **الرضي** أنه جعل الفعل المضارع من قبيل المركب، بدليل أنه مع ما يدخل عليه من أبعاض الكلمات التي تأتي لمعني كأحرف المضارعة، وغير ذلك يعامل معاملة الكلمة الواحدة، لشدة الامتزاج بينهما.

وقد صرح في موضع آخر من كتابه بأن الفعل المضارع مركب من كلمتين وقد صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، تدل إحداهما على الفاعل، وهي أحرف المضارعة، وتدل الأخرى على الحدث المنسوب إليه فقال: « فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين:أحد أزمنة الحدث الثلاثة معينًا، وبعض لوازمه الأخرى الأهم عند المتكلم.ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة اكتفي بها، ولم يمكن التنبيه بها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على سائر اللوازم في الأغلب، فجئ بما كان منها ذكره أهم بعدها.وإنما قلت في الأغلب؛ لأنه أمكن في بعضها ذلك، كأضرب، وتضرب، ولكنه لما كان الأغلب ما لم يمكن فيه ذلك، استمر هذا المدلول عليه بالصيغة أيضاً بعدها طرداً للباب فأضمر و(أنا)، بعد أضرب، و(نحن) بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في: أضرب أنا وزيد»[٢٩].

وأما الفعل الماضى فهو من قبيل المركب عند **الرضي**. وقد علل لتركيبه بأن « الحدث مدلول حروفه المرتبة، والأخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي في مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ؛ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معيناً، والحركات مما يتلفظ به فهو إذن كلمة مركبة من جزءاين يدل كل واحد منهما على جزء معناه.» [٣٠]

ومع أن **الرضي** صرح بأن الفعل الماضي لفظه مركب، إلا أنه قيد هذا التركيب بدلالة الجزء منه على جزء معناه، حين قال: « إلا أن نقيد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وأحد الجزءاين متعقب للآخر. وفي هذه الكلمة المذكورة الجزءان مسموعان » [٣١]

وعلى ذلك **فالرضي** يري صراحة أن الفعل المضارع من قبيل اللفظ المركب؛ لأنه مع مدخوله مكون من كلمتين صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة تدل أحداهما على الفاعل وهي أحرف المضارعة، وتدل الأخرى على الحدث المنسوب إليه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما الفعل الماضي فهو مركب؛ لأن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ.

أما فعل الأمر فسكت عنه **الرضي**، ولم يتعرض للحديث عن إفراده أو تركيبه، ويبدو أن إغفال **الرضي** الحديث عن فعل الأمر يرجع – في ظني – إلي أن المناطقة هم الآخرون أغفلوا الحديث عنه، ولاسيما أن **الرضي** تأثر بهم في بحث هذه المسألة بدءًا من تعريفه للمفرد والمركب، وانتهاء بتصنيف الأفعال؛ فقد عرف المفرد بأنه:« الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعني جزء، نحو:معني ضرب، الدال على المصدر، والزمان، أولا جزء له، كمعني ضَرْب، ونضر » [٣٢] وهذا التعريف للمفرد وهو ما استقر عليه المنطقيون.

وأما المركب فهو « الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو ضرب زيد، وعبد الله،إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناها مفرد، وكذا لفظهما؛ لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك، واللفظ المركب:الذي يدل على جزء معناه » [٣٣].

ومثلما تأثر **الرضي** بالمناطقة في تعريف المفرد والمركب، يبدو أنه تأثر بهم كذلك عندما أغفل الحديث عن فعل الأمر من حيث كونه مفردًا أو مركباً، لكون معظمهم أخرجه من القسمة الثلاثية للأفعال.قال ابن رشد: «وأما الأمر والنهي فإن النحويين يقولون فيه:إنه فعل مستقبل، نحو:اضرب، واذهب، ولا تضرب، ولا تذهب، ويقولون:إنه مبنى على السكون، وليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل، والنهي استدعاء ترك فعل، واستدعاء الفعل ليس هو فعلاً إلا مجازًا....» [٣٤]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الرابع

البحث المنطقي في لفظ الفعل، وأثره على الرضي

لقد كان للمنطقين فضل السبق على النحويين في هذه المسألة. وقد نال البحث عن الإفراد والتركيب في لفظ الفعل في كتبهم حظا وافرًا عما ناله في كتب النحويين، ولذلك تأثر بهم النحويون عند ما عرفوا المفرد والمركب في باب الكلمة، غير أن **الرضي** تأثر بهم أكثر، وأفاد منهم كثيرًا في بحث هذه المسألة؛ فلم يتوقف في حديثه عن تفريق المفرد والمركب مثلما فعل جمهور النحويين ولكنه ذهب في المسألة إلي أبعد من ذلك عندما صنف معظم صيغ الأفعال تحت المفرد والمركب، إلا أن بحثه كان قاصراً عن بحث المنطقيين.

فالمفرد عند المنطقيين هو « الذي لا يراد بأجزائه أجزاء من المعني»[٣٥]. وذلك نحو تسميك إنساناً بـ عبد الله،فإنك حين تدل بهذا على ذاته لا على صفة من كونه (عبد الله) فلست تريد بقولك:(عبد) شيئاً أصلاً، فكيف إذا سميته بـ عيسى؟[٣٦].

وأما المركب فهو الذي يخالف المفرد، ويسمى قولاً [٣٧]، ويقصد به «ما دل جزء لفظه على جزء معناه ».[٣٨]

وبناء على هذين التعريفين للمفرد والمركب، قسم المنطقيون اللفظ إلي: مفرد ومركب، والمفرد إلي:اسم وكلمته، وأداة. والكلمة عند المنطقيين تقابل الفعل عند النحويين، إلا أن الفعل عند النحويين «أعم منه عند المنطقيين؛ فإنهم يسمون الكلمات المؤلفة مع الضمائر، كقولنا:أمشي أيضاً فعلاً» [٣٩].

ومع أن هناك تقارباً بين النحويين والمنطقيين في هذه المسألة، إلا أن المنطقيين حينما أردوا الحديث عن الكلمة، وجدوها قضايا مركبة، وليست ألفاظًا مفردة، وتعريفهم السابق للمركب ينطبق على الكلمة التي تقابل الفعل عند النحويين؛

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالفعل (أمشى) مثلاً فعل مضارع للمتكلم، والفعل (تمشى) مثلاً فعل مضارع للمخاطب، مؤلف كل واحد منهما من موضوع هو (أنا)، و(أنت) المدلول عليهما بالهمزة، والتاء، ومن محمول هو الحارث الذي تدل عليه أصول المادة، وكان (أمشى) في حكم (أنا أمشى) و(تمشى) في حكم (أنت تمشي). وعلى ذلك فصيغة الفعل هنا قضية مركبة (٤٠).

وابن سنيا من أكثر المنطقيين حديثاً عن مسألة الإفراد والتركيب في لفظ الفعل، وقد فصّل الحديث عنها عندما قسم الأفعال إلي:أفعال ماضية، وأخرى مضارعة، وأخذ يصنف كل قسم حسب مفهوم المفرد والمركب؛ فالفعل الماضي، نحو: (مشى) فعل ماض دال على الغائب، وهو في رأيه لفظ مفرد؛ لأنه « لا يدل جزء منه على موضوع البتة » (٤١).

ورد ابن سينا ما استدل به الآخرون من كون الفعل الماضي قضية مركبة، بحجة أن حد المركب لا ينطبق على الفعل الماضي (مشي)، ورد ما استدلوا به من « حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشي في (مشى) أو في (ماشٍ) فكان جزءًا من الجملة يدل على موضوع،فلا يجب أن يلتفت إلي مثل هذا الجزء، فإنه إنما يعني بالجزء ههنا: جزء من جملة أجزاء تترتب فتلتئم منها الجملة، فهي أجزاء المسموع ألفاظًا أو مقاطع، أو حروفًا مصوتة أو غير مصوتة »(٤٢).

وباعتبار أن الفعل الماضي لا يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه، فقد عده ابن سينا من قبيل اللفظ المفرد، وليس القضية المركبة، مخالفًا بذلك بعض المنطقيين الذين عدوه قضية مركبة.

وأما الفعل المستقبل (المضارع) الدال على الغائب، نحو (يمشى)، فهو كذلك من قبيل الألفاظ المفردة، كالفعل الماضي (مشى) لكن اعتبار الإفراد فيه عند ابن سينا يرجع إلي عدم وصفه بالصدق والكذب، بخلاف ما ادعاه بعض المنطقيين من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وصفهم إياه بالصدق والكذب، يدل على ذلك أن الموضوع المدلول عليه بالياء معين في نفسه، لكنه عند القائل غير متعين عند السامع؛ لكونه لا يدل عليه بدلالة اللفظ، ولذلك يبقي أمره موقوفًا على تفسيره والتصريح به حتي يصح أن يوصف بالصدق والكذب، وعلى ذلك فمدلول الفعل (يمشى) هو مدلول الكلمة المفردة؛ لأنه لا يزيد في مفهومه على مفهوم الفعل الماضي (مشى) من الدلالة على نسبة الحدث إلي موضوع ما معين بحسب نفسه غير معين بدلالة اللفظ.(٤٣)

وأما الفعل المستقبل (المضارع) الذي يدل على المتكلم، نحو: (أمشى)، أو المخاطب، نحو (تمشى)، فقد جعله ابن سينا من قبيل القضايا المركبة؛ لأن (أمشى) و أتمشى) يدلان على تعيين الموضوع الذي هو الفاعل، وهو أمر زائد على مفهوم الكلمة؛ لذلك ففعل المستقبل (المضارع) الذي للمتكلم والمخاطب «ليس كلمة مطلقة؛ وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص، وكذلك التاء، فصار قولك: (أمشى)أو(مشيت) صدقًا أو كذبًا، وكذلك (تمشى) و(مشيت)، وكأن ذلك في حكم قولك:أنا أمشي، وأنت تمشى، وأنا مشيت، ومفهومها مفهوم واحد »(٤٤).

وجماع القول في رأي ابن سينا أن الفعل الماضي للغائب، نحو (مشى)، من قبيل الألفاظ المفردة، وليس القضايا المركبة باعتبار أنه لا يدل جزء لفظه على جزء معناه.

وفعل المستقبل (المضارع) للغائب، نحو: (يمشى) كالفعل الماضي في كونه لفظاً مفرداً، لكن اعتبار الإفراد فيه يرجع إلي كونه لا يصح وصفه بالصدق والكذب.

أما فعل المستقبل (المضارع) الدال على المتكلم والمخاطب فهو قضية مركبة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومع تفصيل ابن سينا القول في هذه المسألة فإن رأيه موضع نظر لكثير من المنطقيين بعده؛ حيث إنهم خالفوه فيما ذهب إليه، وليس المقصد هنا تتبع ابن سينا أو الرد عليه حتى نعرج إليه، لكن يكفي الإشارة إلي ذلك؛ لأن هذا ليس من مقاصد البحث [٤٥].

والذي يبدو لي أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار – عند بحث هذه المسألة – أن الفعل – بحسب وضعه – مكون من مادة تدل على الحدث، وصيغة تدل على النسبة، لكن مع ذلك فإن مادة الفعل ليس فيها ما يدل على الفاعل؛ فمدلول الفاعل خارج عن مادة الفعل وليس من داخلها. وأما الصيغة فوظيفتها الربط بين الحدث الداخل في مفهوم الفعل، وبين الفاعل الخارج عن مفهومه.

وباعتبار وجود طرفين في لفظ الفعل، فإنه لا يمكن أن نتصوره إلا بوجود الحدث، ووجود الفاعل، لكن وجود الفاعل لا يكون معه من قبيل الارتباط اللغوي، ولكن من قبيل الارتباط الذهني. أو بمعني آخر المادة اللغوية للفعل لا يتصور فيها الفاعل، لكن يمكن تصوره عن طريق الارتباط الذهني والصيغة التي جاء عليها.

وعلى ذلك فألف الاثنين، وواو الجماعة، وتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون النسوة، وأحرف المضارعة هي جميعا أحرف زيدت لخصوصية في النسبة، أي لحصول هيئة مخصوصة تدل على نسبة خاصة، ولا فرق في ذلك بين صيغ الفعل الماضي، وصيغ الفعل المضارع.

وقد أشار ابن جني إلي دلالة الفعل على الفاعل لكنه لم يتوقف أمامها أو يطيل الوقوف عندها؛ حيث اعتبر دلالة الفعل على الفاعل دلالة معنوية، واعتبر دلالته على الحدث دلالة لفظية؛ لأنها مدلول مادته، ودلالته على الزمن صناعية؛ لأنها مدلول صيغته. وقد دلل ابن جنى على صحة ما ذهب إليه من أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة معنوية بأنها « لاحقه بعلوم الاستدلال، وليست في حيز

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الضروريات؛ ألا تراك حين تسمع (ضرب)، قد عرفت حدثه وزمانه،ثم تنظر فيما بعد، فتقول:هذا فعل ولا بُدَّله من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلي أن تعلم الفاعل من موضع آخر، لا من مسموع (ضرب)»[٤٦].

كما دلل على ذلك أيضا حين قال:« ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ (ضرب) لا معناه للزمك إذا قلت:(قام) أن تختلف دلالتها على الفاعل، لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث، لاختلاف لفظيهما »[٤٧].

وبقطع النظر عن صحة قول ابن جني من عدمه، والأدلة التي ساقها، فإنه يري أن دلالة الفعل على الفاعل ليست من مادته.

والذي تطمئن إليه النفس أنه لا تركيب في لفظ الفعل –كما ذهب المنطقيون **والرضي** – لأن هذه الحروف التي زيدت لخصوصية معينة لم تكن كلمات مزجت بلفظ الفعل، فيقال مثلاً:إن الفعل الماضي مركب من كلمتين، أو الفعل المضارع مركب من كلمتين، بل هي حروف زيدت من أجل حصول خصوصية في النسبة لم تكن لتحصل لو كانت النسبة مجردة.

والقول بأنه لا تركيب في لفظ الفعل في العربية – على ما اخترته – يتوافق مع البحث اللغوي الحديث؛ فقد ذهب فندريس اللغوي المعروف – إلي أن اللواحق واللواصق والعلامات الزائدة على المادة اللغوية كلها دوال نسبة، سواء منها ما دل على النوع، أو ما دل على العدد، أو ما دل على الشخص؛ فما زاد على الأصل (ق ت ل) مثلاً، فهو دالة نسبة، لا فرق في ذلك بين صيغة: قتل، أو قتلت، أو يقتل، أو نقتل، أو قاتلت، أو تقاتلاً، أو تقاتلوا [٤٨].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خاتمة البحث

أختم هذا البحث بعدة نتائج أو جزها فيما يأتي:

١- يعد هذا البحث حلقة من حلقات التأثير المنطقي على النحو العربي.

٢- المراد بالمفرد في لفظ الفعل ما لا يدل الجزء منه علي جزء معناه، فيخرج بذلك بقية الإطلاقات التي أطلقها النحويون على المفرد.

٣- المراد بالمركب في لفظ الفعل المركب الصيغي، وليس الإسنادي، وهو ما يدل للجزء منه على جزء معناه.

٤- لم يطل جمهور النحويين الوقوف أمام مسألة الإفراد والتركيب في لفظ الفعل، فجاء كلامهم مفيداً بأن لفظ الفعل من قبيل المفرد لكونه من أقسام الكلمة المفردة.

٥- **الرضي** من النحويين هو الذي اهتم بمسألة الإفراد والتركيب في لفظ الفعل، وعنده أن لفظ الفعل مركب؛ فالمضارع مركب لأنه مع مدخوله مكون من كلمتين صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة تدل إحداهما على الفاعل وهي أحرف المضارعة، وتدل الأخرى على الحدث المنسوب إليه.

وأما الماضى فتركيبه حاصل؛ لأن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ.

٦- يؤيد علم اللغة الحديث الرأي القائل بأن لفظ الفعل -بكل صيغة - مفرد؛ لكون الحروف الزائدة على مادته دوال نسبة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش والتعليقات

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي / ١٩٥، وشرح كتاب الحدود للفاكهي /٨٣، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/ ١٩٧.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي / ١٩٥، وشرح التصريح ١/١١٦، وشرح كتاب الحدود / ٨٥، وشرح المقدمة الجزولية ١/١٩٧.

(٣) المفصل للزمخشري /٣٣.

(٤) ينظر:شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ١/٧٨، وشرح كتاب الحدود /٨١.

(٥) ينظر:شرح الرضي على الكافية ١/ ٧-٨.

(٦) شرح الرضي ١/ ٧-٨.

(٧) هو المرحوم الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه:نشأة النحو وتاريخ أشهد النحاة / ١٤٣.

(٨) ينظر:شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي /١٩٥، وشرح كتاب الحدود /٨٣، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ١٩٧.

(٩) ينظر: شرح كتاب الحدود/ ٨٣ - ٨٤.

(١٠) ينظر السابق /٨٧.

(١١) ينظر: السابق.

(١٢) ينظر: السابق.

(١٣) ينظر:شرح التصريح ٢/ ٢٨١، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ٢/ ٧٣ -٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٤) ينظر:شرح التصريح ٢/ ٢٦٩ – ٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ /١٥-٣٦، وكشف المشكل في النحو ٢/ ٦٨ -٧٣.

(١٥) ينظر:شرح ألفية ابن معط /١٩٥، وشرح التصريح ١/١١٦، وشرح كتاب الحدود /٨٥، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ١٩٧.

(١٦) شرح المقدمة الجزولية ١/١٩٧.

(١٧) سورة النحل، الآية /٩٨.

(١٨) سورة البقرة، الآية /٢٩.

(١٩) سورة الفاتحة، والآيتان / ٦/٧، وينظر تفصيل ذلك في:جامع الدروس العربية / ١٣-١٦.

(٢٠) ينظر:شرح التصريح ١/١١٦، وشرح كتاب الحدود /٨٣ -٨٥،وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٩،وشرح المقدمة الجزولية ١/١٩٧.

(٢١) المفصل /٣٣.

(٢٢) حاشية الصبان ١/٤٢، وينظر:تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١/ ٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢.

(٢٣) ينظر:حاشية الصبان ١/٤٢.

(٢٤) حاشية (٤) بشرح الرضي ١/١١.

(٢٥) في النحو العربي:نقد وتوجيه، للدكتور /مهدي المخزومي / ١٤٨ -١٤٩.

(٢٦) سورة هود،الآية /١٥.

(٢٧) معاني القرآن ٢/٥ -٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٢٨) شرح الرضي ١/١١ -١٢.

(٢٩) شرح الرضي ٤/ ٣٧٥.

(٣٠) شرح الرضي ١/١٢.

(٣١) السابق.

(٣٢) شرح الرضي ١/٧

(٣٣) السابق

(٣٤) الضروري في صناعة النحو /٢٥.

(٣٥) مقاصد الفلاسفة للغزالي /٤٠، وينظر:كتاب العبارة، لابن رشد /٨٦.

(٣٦) ينظر: الإشارات والتنبيهات، لابن سينا /١٤٣.

(٣٧) ينظر:السابق.

(٣٨) الشفاء -المنطق -كتاب العبارة،لابن سينا /٢٠.

(٣٩) شرح نصير الدين الطوسي على الإشارات والتنبيهات /١٤٦.

(٤٠) ينظر:شرح المطالع،للرازي /٢٩.

(٤١) الشفاء- المنطق -كتاب العبارة /٢٠.

(٤٢) السابق /٢١.

(٤٣) ينظر:الشفاء- المنطق -كتاب العبارة /٢١ -٢٣.

(٤٤) الشفاء – المنطق -كتاب العبارة /١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٤٥) ينظر تفصيل ذلك في:شرح مطالع الأنوار في المنطق للـرزاي، وحاشية الشريف الجرجاني على شرح المطالع.

(٤٦) الخصائص ٢/ ٩٨.

(٤٧) الخصائص ٢/٩٩.

(٤٨) ينظر:اللغة لفندريس/١٠٦ -١١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهم المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

- **الإشارات والتنبيهات**، لأبي على بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي. تحقيق د. سليمان دنيا، القسم الأول، دار المعارف بمصر،ط٢.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**: للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المندي، ط١، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م
- **جامع الدروس العربية**، تأليف الشيخ:مصطفي الغلاييني، مراجعة وتنقيح:سالم شمس الدين، المكتبة العصرية،بيروت، الطبعة الأولي ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٣م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، للصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت،الطبعة الأولي ١٤١٩ هـ -١٩٩٩م.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق:محمد على النجار،دار الكتب المصرية،١٩٥٢م.
- **شرح ألفية ابن مالك**، للشارح الأندلسي،علق عليه، وحققه، وضبطه، وشرح شواهده، ووضح فهارسه، الدكتور، عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر:المكتبة الأزهرية للتراث، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- **شرح ألفية ابن معطي**،لابن جمعة الموصلي، تحقيق الدكتور:على موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الطبعة الأولي ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري،وبهامشه: حاشية يس العليمي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور:عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- **شرح كتاب الحدود في النحو**، للفاكهي، تحقيق الدكتور:المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣.

- **شرح مطالع الأنوار في المنطق**، لقطب الدين الرازي،إيران، بدون طبعةبدون تاريخ.

- **شرح المفصل**، لابن يعيش،عالم الكتب،بيروت،بدون طبعة، بدون تاريخ.

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، للشلوبين،درسه وحققه،د: تركي ابن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

- **الشفاء (المنطق)**، لابن سينا،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، بدون طبعة، بدون تاريخ.

- **الضروري في صناعة النحو**، لابن رشد، تحقيق ودراسة الدكتور: منصور علي عبد السميع، تقديم الأستاذ الدكتور:محمد إبراهيم عبادةدار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- **في النحو العربي:النقد وتوجيه**،للدكتور:مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، بيروت الطبعة الأولى،١٩٩٢م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **كتاب العبارة**، لابن رشد، تحقيق: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولي،١٩٩٢م.
- **كشف المشكل في النحو**، للحيدرة اليمني، تحقيق:د. هادي عطية مطر، نشر مطبعة الإرشاد،بغداد، الطبعة الأولي ١٩٨٤م.
- **اللغة**، ج. فندرس، ترجمة:الدواخلي، والقصاص، مطبعة دار البيان العربي، القاهرة، بدون تاريخ.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، قدم له، ووضع هوامشه، وفهارسه الدكتور:إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- **مقاصد الفلاسفة**، للإمام الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا،دار المعارف، مصر ١٩٦١م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner